CD/PV.874
23 May 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الرابعة والسبعين

بعد الثمانمائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف

يوم الأربعاء، ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠١، الساعة ١٠/٢٠

الرئيس: السيد هو جياوودي (الصين)

الـــرئيس (ترجمة عن الصينية): أعلن افتتاح الجلسة العامة الرابعة والسبعين بعد الثمانمائة لمؤتمر نزع السلاح.

وأود، في البداية، أن أعرب باسمنا جميعاً عن ترحيبي الحار بوزير خارجية منغوليا، صاحب السعادة السيد لوفسانغين إردينشولون، الذي سيلقي كلمة أمام المؤتمر اليوم. إن وجوده بيننا اليوم يظهر التزام حكومة منغوليا الراسخ بمساعينا المشتركة، والأهمية التي توليها الحكومة ووزير خارجيتها شخصياً لهذا المحفل.

ويسعدني أيضاً أن أرحب ترحيباً حاراً بوكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، السفير جيانثا ذانابالا، الذي يحضر جلستنا العامة اليوم. وأنا على ثقة تامة بأن المؤتمر يشاطر في الإعراب عن تقديرنا له لاهتمامه الراسخ بأعمال هذه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف وهي الهيئة الوحيدة لنزع السلاح في الأسرة الدولية.

وأدعو الآن وزير خارجية منغوليا، سعادة السيد لوفسانغين إردينشولون لمخاطبة المؤتمر.

السيد إردينشولون (مـــنغوليا): سيدي الرئيس، إنه لشرف وامتياز عظيم لي بل ومن دواعي سروري بالفعل أن أكون اليوم في صحبة الزملاء في مؤتمر نزع السلاح وأن أتقاسم معكم رؤية منغولية وآراءها بشأن بعض القضايا الأساسية المتصلة بالأمن الدولي، والحد من التسلح ونزع السلاح.

ومن دواعي سعادتي أيضاً أن أدلي ببياني هذا في الجلسة العامة التي يرأسها الممثل الموقر لجمهورية الصين الشعبية، ذلك البلد الصديق الذي تقيم معه منغوليا صلات وثيقة من حسن الجوار.

واسمحـــوا لي أن أغتـــنم هذه الفرصة لأعرب عن تحياتي الحارة لصديقي وزميلي العزيز، السيد فلاديمير بتروفسكي، وعن تقديري لما يضطلع به من أعمال قيمة بوصفه الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح. ويسعدني أيضاً أن أجد بيننا هنا اليوم وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، السيد ذانابالا.

يـــتميز العام الحالي بأهمية خاصة بالنسبة لمنغوليا لأنه يصادف الذكرى الثمانين للثورة الشعبية والذكرى الأربعـــين لعضويتنا في الأمم المتحدة. ولا أتحدث عن هذين الحدثين لأنهما يتسمان بأهمية تاريخية لشعب منغوليا فحســـب، بل بسبب صلتهما الوثيقة بالسياسة الخارجية لبلدي، ودورهما في رسم هذه السياسة الخارجية. ولقد كـــانت إحـــدى أولويات هذه السياسة تعزيز السلم والأمن الدوليين، والنهوض بعملية نزع السلاح بغية تحقيق الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح العام والكامل.

بيد أنه وقد بدأ العالم قرناً جديداً، بل وألفية جديدة في الواقع، فهل يجد نفسه أقرب مما كان إلى بلوغ هـــذا الهدف الجماعي؟ وهل أفلح المجتمع الدولي في جعل عملية نزع السلاح الشامل عملية مستدامة؟ وهل نحن

نعيش اليوم في عالم أقل أم أكثر أماناً من ذي قبل؟ يؤسفني أن أقول إنه ما من أجوبة بسيطة على هذه التساؤلات. فـــإذا استعرضنا التقدم المحرز في مجال الحد من الأسلحة ونزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة، لوجدنا أن الإجابة متفاوتة وغير قاطعة في أحسن الأحوال. وعلى الرغم من بعض التقدم في بضعة مجالات فإنه لم يحدث سوى التزر اليسير من التقدم في مجالات أخرى أو أنه لم يحدث تقدم على الإطلاق.

لقـــد أدرج المؤتمـــر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ في وثيقته الخـــتامية عدداً من الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها المتعلقة بنزع السلاح النووي. ولأول مرة على الإطلاق قـــامت جميـــع الدول الحائزة لأسلحة نووية بقطع "تعهد صريح وقاطع" على نفسها "بتحقيق التخلص التام من ترســـاناتها النووية وصولاً إلى نزع السلاح النووي الشامل الذي التزمت به كافة الدول الأعضاء بمقتضى المادة السادسة". ووافق المؤتمر أيضاً على ضرورة إنشاء هيئة فرعية مناسبة ضمن مؤتمر نزع السلاح يكون اختصاصها تـــناول موضوع نزع الأسلحة النووية. ودعا إلى إنشاء هذه الهيئة على الفور. كما دعا المؤتمر إلى بذل المزيد من الجهـــود مـــن جانب الدول الحائزة لأسلحة نووية من أجل خفض ترساناتها من جانب واحد وإجراء المزيد من التخفيضـــات في الأسلحة النووية غير الاستراتيجية على أساس مبادرات انفرادية كجزء لا يتجزأ من عملية نزع الأسلحة النووية. وصدر نداء يدعو إلى اشتراك جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية في أقرب وقت ممكن في عملية تؤدي إلى التخلص التام من ترساناتها النووية. وتشكل هذه الدعوات بياناً هاماً بالنوايا، وإذا ما تمت ترجمته إلى الواقع، فإنه سيفتح الأبواب أمام اتخاذ تدابير عملية لنزع السلاح النووي.

وفيما يتعلق بخفض الأسلحة الاستراتيجية، فإن منغوليا تشدد على أهمية بدء نفاذ معاهدتي الحظر الشامل للتجارب النووية وزيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها في وقت مبكر. وتتطلع أيضاً إلى اتخاذ المزيد من الخطوات العملية المؤدية إلى تخفيض كبير وذي مغزى في ترسانات الأسلحة النووية ضمن عملية معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها والمفاوضات المتعددة الأطراف بمشاركة الدول الأخرى الحائزة لأسلحة نووية.

وتتطـــلع منغوليا في سياق معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى انعقاد المؤتمر المرتقب في نيويورك هـــذا الخريف لتيسير بدء نفاذ هذه المعاهدة. وتصبح أهمية بدء نفاذها في أقرب وقت ممكن أكثر إلحاحاً في ضوء الأنشطة التي يمكن أن تقوّض بصورة خطيرة أركان نظام عدم انتشار الأسلحة النووية.

إن مصداقية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وغيرها من الصكوك الدولية التي تحظر أسلحة التدمير الشـــامل تتوقف إلى حد كبير على فعالية نظام التحقق. ونحن نرحب بالجهود الرامية إلى ضمان التشغيل الموثوق لـــنظامي المراقبة والرصد الحاليين في إطار هذه المعاهدة واتفاقية الأسلحة الكيميائية وباتخاذ التدابير لتحسين آلية التحقق التابعة لاتفاقية الأسلحة البيولوجية.

إن تزايد التأكيد مؤخراً على أهمية الأسلحة النووية في النظريات العسكرية يعد سبباً للقلق المتزايد. وعليه فإنه من الطبيعي أن تفضل بلدان مثل منغوليا اعتماد خطوات من قبيل إنهاء حالة التأهب في مجال الأسلحة النووية، وإزالة الرؤوس النووية من مركبات الإطلاق، والالتزام المشترك بين القوة الحائزة لأسلحة نووية بالتعهد بعدم البدء باستعمال الأسلحة النووية. فهذه تدابير أمان أساسية من شأنها أن تحد من حظر استعمال الأسلحة النووية على النحو غير المرخص به أو نتيجة لخطأ في التقدير. وعلاوة على ذلك، لا بد من اتخاذ الخطوات اللازمة لوضع أحكام بإعطاء ضمانات أمنية سلبية ملزمة قانونياً للدول غير الحائزة لأسلحة نووية - الأطراف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية - كما اعتادت الدول الحائزة لأسلحة نووية عند التوقيع على البروتوكولات الملحقة بمعاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وقد رحبت منغوليا في هذا المجال باقتراح الأمين العام بالدعوة إلى عقد مؤتمر دولي رئيسي يهدف إلى تحديد سبل القضاء على الأخطار النووية. وكلنا أمل في أن يحظى هذا الاقتراح الذي أتى في حينه بدراسة جدية من جانب المجتمع الدولي لتقرير نطاقه وتوقيته على النحو الأمثل.

كما أن وفدي يرى أنه من الأهمية بمكان أن يعكف مؤتمر نزع السلاح على إجراء مفاوضات جدية للتوصل في وقت مبكر إلى إبرام معاهدة شاملة وقابلة للتحقق بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية. وفي انتظار التفاوض حول مثل هذه المعاهدة فإننا نرحب بقيام الدول الحائزة لأسلحة نووية بفرض وقف على إنتاج المواد الانشطارية الصالحة للاستعمال في الأسلحة وبالمزيد من الشفافية من خلال الإعلان عن مخزوناتها الحالية منها. بل الأفضل من ذلك كله أن نحث الأمم المتحدة على إنشاء سجل بكافة مخزونات المواد الانشطارية الصالحة للاستعمال في الأسلحة. فذلك من شأنه أن يساعد على إيجاد توازن هام مع سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.

وتشدد منغوليا على الأهمية الحيوية للحفاظ على روح معاهدة الحد من منظومات المضادة للقذائف التسيارية، التي تشكل حجر الزاوية في الاستقرار الاستراتيجي، والتي لم تتناقص أهميتها على مرّ السنين. وحيث إنه لا يغرب عن البال أن تقويض دعائم هذه المعاهدة قد يطلق العنان لسباق تسلح في المجال النووي لا يمكن كبح جماحه أبداً، فقد رحبت منغوليا السنة الماضية بقرار الولايات المتحدة بتأجيل نشر المنظومة الوطنية الدفاعية المضادة للقذائف التسيارية. لكن اقتراحات الولايات المتحدة مؤخراً باعتماد سياسة دفاعية جديدة، تشمل إنشاء منظومة دفاعية مضادة للقذائف التسيارية ستؤدي، في نظرنا، بصورة حتمية إلى التأثير على الأمن العالمي والاستقرار الاستراتيجي. وبينما ترحب منغوليا باستعداد حكومة الولايات المتحدة للتشاور مع الدول الأخرى فيما يخص خططها لنشر هذه المنظومة الدفاعية، فإنها ترى أن هذه المشاورات ينبغي أن تراعي مراعاة تامة الآثار الأمنية الأوسع نطاقاً المترتبة على هذه الخطط، وتزايد قلق الدول إزاء مخاطر تسليح الفضاء الخارجي وضرورة الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي العالمي.

وتشـــاطر مـــنغوليا المجتمع الدولي مخاوفه المشروعة بشأن انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة على النطاق العـــالمي، والـــتي تشكل أهم أدوات القتل حيثما تندلع النزاعات والحروب. وكلنا أمل في أن يسفر مؤتمر الأمم المـــتحدة المعني بالتجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والخفيفة بكل جوانبها، والذي ينعقد هذا الصيف، عن اتخاذ تدابير ملموسة لتشديد المراقبة على هذه الأسلحة، والحد من انتشارها وتدمير الفائض منها.

إن العـــالم مـــا فتئ يشهد، بعد انقضاء أكثر من عقد كامل على نهاية الحرب الباردة، طفرة جديدة في الإنفاق على صادرات الأسلحة وازدهار التجارة الجديدة بها، مما يشكل مظاهر مقلقة بحدوث تحول في النظريات والأولويـــات العســـكرية. وهذا يؤكد بصورة متزايدة، في نظرنا، على الحاجة الملحّة للاتفاق على الغايات التي تنشـــدها الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح وجدول أعمالها وتوقيتها. إذ بمقدورها تقييم الإنجازات والنكسات التي حدثت في السنوات الماضية في ميدان الجهود العالمية لنزع السلاح، ورسم صورة جديدة في السنوات الأولى من القرن الجديد لإجراء المزيد من التخفيف على الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل والتخلص منها، علاوة على تخفيض بعض فئات الأسلحة التقليدية والتخلص منها.

وتدعو منغوليا بعزم وتصميم إلى توطيد المناطق الخالية من الأسلحة النووية القائمة وإيجاد مناطق جديدة من هذا القبيل، إذ إنها تشكل عنصراً هاماً في عدم انتشار الأسلحة النووية وتترك أثراً إيجابياً على الأمن والاستقرار الإقليميين. وفي اعتقادنا أن المبادئ والتوجيهات المتعلقة بإيجاد مناطق خالية من الأسلحة النووية التي اعتمدتها لجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح عام ١٩٩٩ ستلعب دوراً لا يستهان به في هذا المضمار.

وقـــد أعلنت منغوليا في عام ١٩٩٢ أراضيها منطقة خالية من الأسلحة النووية في خطوة حظيت بتأييد واســـع النطاق لدى المجتمع الدولي. وقد قطعنا أشواطاً كبيرة منذ ذلك الوقت. وعلى سبيل متابعة ذلك الإعلان اعتمد البرلمان المنغولي قانوناً في شباط/فبراير ٢٠٠٠ بشأن وضع منغوليا كمنطقة خالية من الأسلحة النووية أضفى عـــليه الصـــبغة المؤسسية على الصعيد الوطني. واعتمدت الجمعية العامة في دورتيها الثالثة والخمسين والخامسة والخمســـين قـــرارات بشأن أمن منغوليا ووضعها الدولي كمنطقة خالية من الأسلحة النووية. وأصدر الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن في دورة الجمعية العامة الأخيرة بياناً مشتركاً يوفر الضمانات الأمنية لمنغوليا فيما يتعلق بوضعها كمنطقة خالية من الأسلحة النووية. ويعتبر ذلك خطوة مهمة على طريق إضفاء الصبغة المؤسسية عـــلى هـــذا الوضـــع على المستوى الدولي. ونرى أنه من الضروري في هذا الصدد الشروع في مفاوضات حول الضمانات الأمنية السلبية الملزمة قانونياً للدول غير الحائزة لأسلحة نووية في إطار مؤتمر نزع السلاح.

وأخيراً وليس آخراً، أود أن أشدد على أهمية الدور الذي لعبه مؤتمر نزع السلاح على مر السنين، وهو الهيـــئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف والمعنية بقضايا نزع السلاح، في إبرام سلسلة من المعاهدات المتعددة الأطراف للحد من الأسلحة ونزع السلاح. وقد أصبح من الأهمية بمكان الآن تجاوز الجمود المستمر الذي اكتنف

مؤتمر نزع السلاح في السنوات القليلة الماضية، وذلك بإظهار الإرادة السياسية اللازمة ومضاعفة الجهود المشتركة لإعـــادة الحيوية إلى أعمال هذا المحفل الفريد من نوعه. وفي هذا الصدد، تعتبر منغوليا أن اقتراح أموريم الوارد في الوثيقـــة CD/1624 يشـــكل أساساً سليماً لإجراء المزيد من المشاورات ونحن نقدر ما تبذلوه من جهود، سيدي الرئيس، في هذا الاتجاه ونتمنى لكم النجاح التام في مساعيكم هذه.

وما زالت منغوليا على التزامها بتعزيز الأمن والسلم الدوليين وبلوغ الهدف المشترك لنزع السلاح العام والكامل من خلال الجهود المنسقة التي تبذلها جميع الدول.

الـــرئيس (تـــرجمة عن الصينية): أشكر وزير خارجية منغوليا الموقر على بيانه الهام والعبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة. هل ترغب أية وفود أخرى في الكلام؟

يـــبدو أنه ليس هناك من يرغب في ذلك، واسمحوا لي أن أدلي ببيان ختامي حيث أوشكت فترة رئاستي على الانتهاء.

يسود اعتقاد واسع النطاق إلى حد ما مؤتمر نزع السلاح بأن الوضع الدولي برمته والبيئة الأمنية الدولية الـــتي نواجهها اليوم ليست في صالح مؤتمر نزع السلاح. لكن الواقع هو أن مجال الاهتمام الرئيسي هنا هو ما إذا كان يتعين الحفاظ على معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية وتوطيدها بصفتها حجر الـــزاوية في الاســـتقرار الاستراتيجي، كما ورد في الوثيقة الختامية لمؤتمر عام ٢٠٠٠ المعني بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أم إذا كان يتعين علينا تجاوز القيود التي تفرضها هذه المعاهدة التي انقضى عليها ثلاثون عاماً.

إن الإجابـــة عـــلى هـــذا السؤال ستسفر عن آثار كبيرة وواسعة النطاق على الأمن الدولي والاستقرار الاستراتيجي: وستؤثر أيضاً إلى حد كبير على مؤتمر نزع السلاح، لأن هذا المؤتمر بوصفه المحفل التفاوضي العالمي الوحيـــد المـــتعدد الأطـــراف في ميـــدان الحد من الأسلحة ونزع السلاح، لا بد أن يتأثر بجوانب من الاستقرار الاستراتيجي الدولي وأمن جميع البلدان.

لقد أجريت إبان فترة الأربعة أسابيع التي توليت فيها رئاسة المؤتمر وخلال الفترة الفاصلة بين الدورتين مشـــاورات مـــع زملاء من وفود ٤٠ بلداً مختلفاً. وحتى الآن لم يطلب أي وفد من الوفود مني كرئيس التماس تعـــليقات من أي طرف بشأن أي اقتراح بعينه. وفي غضون ذلك، أبدت جميع الوفود قلقها من عجز المؤتمر عن المضي قدماً في أعماله وأعربت عن أملها الكبير في التوصل إلى توافق في الآراء في أقرب وقت ممكن بشأن برنامج العمل.

وكمـــا الحال في الأسبوع الفائت تماماً لم يحدث اليوم أي "انفراج" يمكنني إبلاغكم عنه جميعاً. وكل ما لدي هو أن أنقل إليكم النقاط التالية:

أولاً، "ما زالت صيغة أموريم أساس المزيد من المشاورات المكثفة للتوصل إلى اتفاق حول برنامج العمل" – ومـــا فتئ ذلك يشكل النظرة المشتركة بين الجميع. ولم أسمع حتى الساعة من يقول بوجوب تراجعنا عن هذا الموقف. ولعل هذا يشكل الجانب الوحيد المشرق في هذه الفترة الصعبة التي نعيشها.

وثانياً، ما زلنا عاجزين عن التوصل إلى توافق في الآراء حول "برنامج العمل" الذي يتعين علينا اعتماده بهذا الصدد. وثمة طرق عدة لتلخيص وجهات النظر المتباعدة ذات الصلة. ولعله يمكنني إيجاز الوضع الحالي بالقول: ثمة من يرى أنه يتعين البدء في المفاوضات حول معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وأنه يمكن في الوقت نفسه مناقشـــة القضايا المتصلة بتزع الأسلحة النووية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وثمة من يقول إنه يتعين التفاوض حول هذا الأخير في نفس الوقت الذي يتم به التفاوض حول معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، أو أنه يجب علينا الإشارة على الأقل إلى أننا نعتبر هذه المفاوضات هدفاً لنا. وكذلك الأمر بالنسبة لصياغة الولاية المتعلقة "بتزع الأسلحة النووية" الواردة في اقتراح أموريم حيث اقترح إدخال بعض التعديلات عليها.

وما زلت أعتقد أن معظم الوفود لن تجد أية صعوبة على الإطلاق في قبول أي واحد من هذين النهجين. لكـــنه مع ذلك ما زالت أوجه التباعد المذكورة أعلاه كبيرة وشاسعة. فهي تتصل بالتطورات الحاصلة في الوضع الإجمالي للأمن والاستقرار الاستراتيجي وتقف وراء العجز المستمر عن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج العمل.

وثالـــثاً، وفيما يخص ما يسمى "بالتدابير التكميلية"، حيث ما زلنا نستكشف هذه التدابير. وعلى وجه العمـــوم، وبسبب جوانب برنامج العمل أو، بعبارة أدق، بسبب الجمود الذي يكتنف القضايا الرئيسية الثلاث، والـــذي مـــا زال مـــن العسير تجاوزه، يظهر أن أصحاب الشأن يبدون اهتماماً متزايداً في إمكانية اعتماد تدابير تكميلية خلال "فترة الانتظار" هذه. لكنه ما زلنا في الوقت الحاضر دون أية خطة تتعلق "بالتدابير التكميلية" يمكن أن تحظى بتوافق الآراء حولها. ورغم هذا ليس لدينا أي سبب يدعونا للقول بأننا لا نستطيع التوصل إلى توافق في الآراء بشأن أية تدابير تكميلية، أو أننا ما زلنا بعيدين جداً عن تحقيق أي توافق في الآراء بهذا الصدد.

أيهـــا الـــزملاء المحترمون، بالنظر إلى ما تقدم، أود أن أقترح على مَن سيخلفني في رئاسة المؤتمر، السفير رييس الموقر، ما يلي:

أولاً، الحفـــاظ على التفاهم المشترك بشأن "التسليم بدعم المؤتمر للوثيقة CD/1624 كأساس للمزيد من المشاورات المكثفة"؛

ثانيـــاً، إذا ما اتخذنا هذا التفاهم المشترك كأساس ننطلق منه، فإنه يتعين علينا الاستمرار في استكشاف سبل التوصل إلى توافق في الآراء حول برنامج العمل، بما في ذلك القضايا الرئيسية الثلاث. وينبغي في هذا الصدد دراسة كل اقتراح يقدم دراسة دقيقة؛

ثالـــثاً، اللجوء، في الوقت ذاته، وبسبب الوضع الصعب الحالي، إلى الاستفادة من فكرة "فترة الانتظار" لمواصلة استكشاف إمكانية الإسراع في اعتماد أية "تدابير تكميلية".

وكلي أمل في أن يتمكن الجميع من العمل معاً في هذا الاتجاه.

وأخيراً، أود أن أعرب عن شكري الخالص لجميع الوفود وجميع الزملاء لما أبدوه لي من تعاون ومساعدة. إذ إنـــه خلال فترة رئاستي للمؤتمر قدم لي كل من الأمين العام للمؤتمر، سعادة السيد بتروفسكي، ونائب الأمين العام، سعادة السيد رومان – موري، وكافة الزملاء في الأمانة وجميع موظفي المؤتمر بلا استثناء كل مساعدة ودعم ممكنين، وأود أن أعرب عن خالص شكري لهم جميعاً.

ولا يســـعني، في هـــذه المرحلة، إلا أن أتمنى لخلفي في هذا المنصب، السفير كاميلو رييس رودريغز من كولومبيا التوفيق والنجاح في مساعيه وأؤكد له استعدادي لمساعدته في مهامه.

أيهـــا الزملاء الكرام، لقد وصلنا إلى نهاية أعمالنا اليوم. وستعقد الجلسة العامة التالية يوم الخميس ٣١ أيار/مايو ٢٠٠١ الساعة العاشرة صباحاً.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥

- - - - -